CTRF

REVUE DE PRESSE : N 01

Cellule de Traitement du Renseignement Financier

MF
05/01/2015

2015/01/12

تنشط على محور إيطاليا ـ فرنسا ـ تونس ـ الجزائر
الإطاحة بعصابة دولية لتهريب الذهب وتبييض الأموال

الجزائر: خالد بودية

حجز ما قيمته 28 مليار سنتيم من عدة أنواع من الحلي الذهبية

أطاحت الضبطية القضائية للدرك الوطني بمدينة تبسة بشبكة دولية للاتجار غير الشرعي بكميات هائلة من الذهب، انطلاقا من إيطاليا وفرنسا وتونس باتجاه التراب الوطني، وذلك في إطار المراقبة العامة للإقليم ومحاربة الجرائم العابرة للحدود، وحماية الاقتصاد الوطني وتفكيك الشبكات العاملة في مجال التهريب. وبلغت قيمة المحجوزات من الذهب 28 مليار سنتيم.

أفادت خلية الاتصال والإعلام بقيادة الدرك الوطني بأن "وقائع الإطاحة بالعصابة الدولية تمت على إثر معلومات وردت إلى أفراد الفرقة الإقليمية للدرك الوطني ببوخضرة، مفادها وجود سيارة من نوع مرسيدس (فيانو) حاملة رقم تسجيل ألمانيا، قادمة من تونس عبر المعبر الحدودي المريج، بعد أن قام صاحبها بكل الإجراءات القانونية والعبور عبر المركز الحدودي، وكانت محمّلة بسلع مشكوك فيها، وذلك من بلدية المريج في اتجاه بلدية بوخضرة، سالكة الطريق الوطني رقم 82 أ الرابط بين البلديتين.

وتوجهت دورية مكوّنة من عناصر الفرقة للبحث عن السيارة، حيث تمكنوا من تحديد موقعها ثم توقيف سائقها بالمدخل الشمالي لبلدية بوخضرة. وبعد تفتيش المركبة، عُثر في صندوقها الخلفي على ثلاث علب كرتونية مغلفة بأشرطة بلاستيكية، ومخبأة بإحكام بها مجموعة كبيرة من الحلي الذهبية. ومع تواصل التفتيش، تم العثور على 14 علبة صغيرة كرتونية بها مجوهرات بوزن يقدر بـ 5 كلغ و886 غرام، مموهة تحت غطاء باب الصندوق الخلفي للمركبة، كما عثر على مبلغ مالي قدره 1140 دينار تونسي و160 أورو و150 ألف دينار جزائري مخبأة داخل الصندوق.
واستمر التحقيق الأولي للدركيين، الذي أفضى إلى اكتشاف، نتيجة لاستجواب الشخص الموقوف، أن المعني يمتهن فيانو"، التي اقتناها من ألمانيا سنة 2010، ثم وجهها مباشرة إلى "التهريب منذ سنة 2010 بسيارته من نوع مرسيدس فرنسا، وقام بتجهيزها بمخابئ عالية التمويه لدى شخص بمرسيليا، وباشر بها نشاط التهريب دون أن يتفطن له أحد. وتمكن سنة 2012 من الحصول على اعتماد لتصدير واستيراد الذهب بطريقة قانونية، إلى أن أوقف النشاط بداية سنة 2013، ليعاود نشاطه بطريقة غير شرعية بتوزيع الذهب المهرّب إلى ولاية وهران.
وتمدّد اختصاص التحقيق إلى عدة ولايات من الوطن في إطار نفس التحريات، حيث تمكن الدركيون المحققون من تفتيش عدة مساكن ومحلات تجارية بكل من الجزائر العاصمة، باتنة، وهران وقسنطينة، وتم على إثرها توقيف شخصين يبلغان من العمر (34 و37 سنة)، وجردت جميع ممتلكات الشركاء والمتورطين في عملية تهريب الذهب بكل الولايات المذكورة، وكذا جرد أموالهم المودعة على مستوى حساباتهم البنكية والبريدية.
ويتواصل التحقيق حاليا لكشف كل أنواع المعاملات التجارية، وحيازة المتورطين عدة أملاك ومبالغ مالية متحصل عليها عن طريق تبييض الأموال، وتمثلت المواد المحجوزة في 74 كلغ من مجوهرات مختلفة الأنواع والأشكال من الذهب، بقيمة 28 مليار سنتيم، فيما علمت "الخبر" من مصادر قضائية أن قاضي التحقيق سيوسع التحقيقات في أسباب دخول أفراد العصابة عبر الحدود الشرقية دون توقيفهم من طرف شرطة الحدود أو أعوان الجمارك.

2015/01/13

البليدة

عصابة تزوير النقود وترويجها رهن الحبس

البليدة: رزيقة. ع

وضعت مصالح أمن الأربعاء في البليدة حدا لنشاط عصابة مكونة من 3 أفراد ينشطون في مجال تزوير الأوراق النقدية وترويجها. وجاءت عملية توقيف المشتبه فيهم تباعا، على خلفية تحقيق باشرته مصالح الشرطة القضائية التابعة لأمن الأربعاء، إثر ورود معلومات تفيد بوجود شخص يطرح أوراقا نقدية مزوّرة على مستوى محطة نقل المسافرين.

وأفضى تحديد هوية المشتبه به الأول الذي ضبط متلبسا بحيازة 7500 دج مزوّرة، إلى كشف شريك له وممونّه الرئيسي، حيث عثر داخل منزل الأخير على أجهزة ومواد تستعمل في التزوير، إلى جانب سيف من الحجم الكبير ومبلغ مالي يحمل أوراقا نقدية مزوّرة من مختلف الفئات قدّرت بنحو 110 ألف دج.

ويتواجد أفراد العصابة رهن الحبس الاحتياطي بأمر من وكيل الجمهورية لدى محكمة الأربعاء، بعد أن وجه لهم أمس تهم تكوين جماعة أشرار مع المساس بالاقتصاد الوطني بالتزوير واستعمال المزور وطرح أوراق نقدية مزورة للتداول وحيازة سلاح أبيض محظور.

2015/01/15

صاحبة قاعة الأنترنت خريجة إعلام آلي ضمن المتورطين

تفكيك عصابة مختصة في تزوير الأوراق النقدية داخل قاعة أنترنت في قسنطينة

تمكنت عناصر الأمن بقسنطينة، من تفكيك عصابة مختصة في تزوير العملة الوطنية، تتكون من 5 أفراد من بينهم فتاة، خريجة المعهد الوطني للإعلام الآلي، تتراوح أعمارهم بين 27 و39 سنة. حيثيات القضية التي تعود إلى سنة 2013 وكما جاء في محاضر الضبطية القضائية، فإن معلومات مؤكدة وردت المصالح الأمنية بقسنطينة، تفيد بوجود أوراق نقدية مزورة يتم تداولها على مستوى الولاية، وبعد التحريات والتحقيقات، تم التوصل إلى مركز العصابة وهي قاعة للأنترنت وسط مدينة الخروب يقوم المتهمون بكرائها من صاحبته المتهمة في قضية الحال مقابل مبلغ مالي، ويستخدمونه في عملية التزوير، أين تم العثور في الغرفة الخلفية للمحل على طابعة رقمية متطورة ذات استخدامات متعددة، وأوراق نقدية مزورة من فئة 2000 دج و1000 دج و500 دج، تقدر قيمتها الإجمالية بـ62 مليون سنتيم، بالإضافة إلى قرصين مضغوطين عليهما برامج تساعد على نسخ وتزوير العملة والوثائق الرسمية، وكذا بطاقات ذاكرة تحتوي على مقاطع خليعة على مستوى الهواتف النقالة الخاصة بالمتهمين، المتهمون أكدوا أنها عملية التزوير الأولى والوحيدة التي قاموا بها، كونهم بدؤوا تجريب الآلة التي اشتروها من تاجر ينحدر من ولاية جنوبية منذ فترة بسيطة جدا، وله يقوموا بترويج هذه الأموال، في حين صرّحت المتهمة أنها فعلا كانت تقوم بكراء محلها لأحد المتهمين هو قريبها من أجل فتحه ليلا مقابل اقتسام المدخول شهريا، وليست لديها أية فكرة عن ما يدور داخل محلها الذي تعب إلى أن استطاعت أن تنشئه بإعانة من الدولة، ممثل الحق العام التمس في حقهم تسليط عقوبة 7 سنوات حبسا نافذا و200 ألف دج غرامة مالية نافذة، وأجلت المحكمة الفصل في قضية الحال إلى جلسة لاحقة.

إ.ب

2015/01/18

بتواطؤ أحد مستخدمي شركة الخطوط الجوية الجزائرية
محاولة تهريب 28 ألف أورو وكيلوغرام من الذهب نحو إسطنبول
الجزائر: رزيقة أدرغال

نجحت شرطة الحدود على مستوى مطار هواري بومدين الدولي، ليلة أول أمس، في إحباط محاولة تهريب 28 ألف أورو، أي ما يعادل 500 مليون سنتيم، إضافة إلى سبيكة من الذهب، وزنها 1 كيلوغرام، نحو مدينة إسطنبول التركية، بتواطؤ أحد مستخدمي شركة الخطوط الجوية مع تاجر حقيبة.

وحسب ما علمت به "الخبر" من مصادر بمطار هواري بومدين، فإن العملية تعود إلى قيام أحد مستخدمي الخطوط الجوية بإخفاء المبلغ المالي وكمية الذهب تحت مقعد تاجر حقيبة حاول تهريبها نحو العاصمة التركية إسطنبول، على متن الرحلة الجوية "أ.أش 4038"، في حدود الساعة التاسعة والنصف ليلا أول أمس.

وذكرت مصادرنا أن مستخدم شركة الخطوط الجوية كان تحت رقابة الشرطة، لوجود شكوك حول تورطه في تهريب العملة، ما سهل في إحباط العملية، حيث تم توقيفه بعد أن كشفته كاميرات المراقبة، وهو يخضع للتحقيق في انتظار مثوله أمام الهيئات القضائية، فيما يجري البحث عن شريكه التاجر.

وسجلت شرطة الحدود، العام الماضي، ارتفاعا مقلقا في محاولات إخراج العملة الصعبة، خصوصا عبر رحلات الجزائر - إسطنبول، حيث تمكنت المصالح ذاتها من إحباط عملية تهريب 40 ألف أورو و10 آلاف دولار كانت بحوزة جزائري حاول إخراجها نحو تركيا، وقبلها أكثر من 92 ألف أورو كانت هي الأخرى موجهة لإسطنبول التي تحولت إلى وجهة مفضلة لتهريب الأموال بعد اندلاع الأزمة في سوريا، وتضييق الخناق على الرحلات نحو إسبانيا ودبي.

ويعرف مطار الجزائر الدولي عمليات تهريب يومية للعملة الصعبة، تستعمل فيها أساليب وحيل عديدة لإخراج كميات أكبر من العملة، خاصة أن القانون الجزائري يمنع إخراج أكثر من 7 آلاف أورو، ويشترط وجود كشف من البنك لإخراجها، ما يدفع بالعديد من المسافرين، خاصة "البزناسية" والتجار، إلى إخراج نقودهم بطريقة غير قانونية.

النهار الجزائر

2015/01/18

كانت تقوم بترويجها عن طريق اقتناء سيارات وأراضٍ فلاحية

تفكيك شبكة مختصة في تزوير الأوراق النقدية بالعاصمة ووهران

كشفت مصادر قضائية لـ«النهار» على صلة بملف شبكة مختصة في ترويج الأوراق النقدية المزورة للعملة الوطنية من فئة 100 و1000 دج، تورط 9 متهمين ينحدرون من العاصمة، وهران والبويرة، أين تم إيداعهم رهن المؤسسة العقابية، على خلفية طرحهم أوراق النقدية مزورة للتداول في السوق لشراء أراض فلاحية وسيارات بطرق احتيالية، والتي على أساسها وجهت لأفراد العصابة جناية تزوير أوراق نقدية ذات سعر قانوني، وجنح طرح أوراق نقدية، مع العلم بأنها مقلدة وطرحها للتداول في السوق الوطنية. تفاصيل القضية تعود وقائعها بعد إلقاء مصالح الأمن القبض على المتهم الرئيسي «ب.غ» على متن سيارته وبحوزته مبالغ مالية مزورة تقدر بأكثر من 15 مليون دج، وعلى اساسها تم توقيفه وبالتحقيق معه صرح أنه يجلبها من عند المدعو «ب.ب» من وهران، وبعد عملية التحري تم الترصد لهذا الاخير، مما أسفر عن توقيف 4 أفراد من العصابة من بينهم تجار وبطالون. وخلال التحقيق، اعترف «ب.ب» أنه يعرف بطالا ينحدر من ولاية وهران الذي انتقل اليه رفقة صديقه من أجل شراء سيارة، ولما كانا معا بصدد الاتفاق حول سعر السيارة، كان صديقه مع المسمى «هواري» واشترى من عنده مبلغا مزوّرا قدره 30 ألف دج، وعند مواجهته بها أمام قاضي التحقيق أنكر علاقته بباقي المتهمين سوى التاجرين، في حين أكد المتهم «ل.م» أنه يعرف «ب.ب»، وقبل توقيفه كان برفقته بباب الزوار أين عرض عليه ورقة نقدية من فئة 200 دينار و1000 دينار مزورة، وأخبره أنه اشراها من المدعو «ك.س» من وهران، كما أكد المتهم «ل.م» أنه يعرف المدعو «سعيد» وهو تاجر جملة بوهران، وأنه كان وسيطا بين الأخير والمتهم الرئيسي في صفقة بيع سيارة لشبكة مختصة في ترويج العملة النقدية المزورة، ويتعلق الأمر بكل من «غ.ب» و«ب.ب»، وأكدت التحقيقات ثبوت تورط المتهمين في جرم تزوير العملة الوطنية وطرحها للتداول على مستوى عدد من الولايات كالعاصمة، وهران والبويرة، واتضح أن رؤوس الشبكة يعملون في مجال الفلاحة وتربية الدواجن، ولكنهم كانوا يقلدون العملة باحترافية.

سهام زقان

El Watan

18/01/2015

SONATRACH, SAIPEM ET CHAKIB KHELIL
Confirmation d'un vaste plan de corruption

● Les juges milanais qui ont conclu leur enquête sur l'affaire Saipem-Sonatrach — grâce à des écoutes téléphoniques — sont persuadés que l'ancien patron de l'ENI était au courant des pots-de-vin versés aux responsables algériens
● Ce dernier avait toujours nié son implication dans ce scandale de corruption internationale.

Rome
De notre correspondante **A**u ministre Corrado Passera, chargé du Développement économique dans le gouvernement Mario Monti, qui lui demandait des explications sur l'affaire Saipem-Sonatrach, l'administrateur délégué de l'Ente Nazionale Idrocarburi (ENI) avouait que, selon lui, les 197 millions d'euros étaient destinés à corrompre des responsables algériens : *«Je suis d'accord que ce (commissions) sont en quelque sorte des pots-devin versés à des responsables politiques algériens. Nous ne savons pas à qui, mais à un certain Algérien.»* C'était le 31 janvier 2013.
Le gouvernement italien, inquiet des répercussions de ce scandale qui avait fait chuter en Bourse les actions de Saipem, voulait sonder Paolo Scaroni, le numéro un de l'ENI. Ignorant être sur écoute, ce dernier confesse, tout de même, à son interlocuteur, qu'il s'agit de corruption internationale et non de commissions traditionnellement versées par les gérants aux intermédiaires. Ces révélations, publiées par le quotidien milanais *Corriere Della Sera*, dans son édition d'hier, vont dans le sens de la conviction du pool de magistrats anticorruption du parquet de Milan qui veulent établir clairement la responsabilité de Scaroni dans cette opération de méga-corruption. Rappelant que cet homme, aux côtés de six autres responsables de Saipem, société dont l'ENI détient 43% du capital, et de l'Algérien Farid Bedjaoui, a été mis en examen. Toute l'affaire tourne autour du pactole, estimé à 197 millions d'euros, versé par les dirigeants de Saipem aux intermédiaires algériens entre 2007 et 2010 pour décrocher, auprès de Sonatrach, sept contrats d'exploitation de gisements de gaz, d'une valeur globale de 8 milliards d'euros. Selon les juges chargés du dossier, Scaroni était non seulement au courant de ces pratiques, mais il aurait chargé l'administrateur délégué de Saipem, Pietro Tali, de lui organiser des *«rencontres secrètes»* avec l'ancien ministre de l'Energie, Chakib Khelil, et son homme de confiance Farid Bedjaoui, neveu de l'ancien ministre des Affaires étrangères, Mohamed Bedjaoui.
Bien que l'ancien patron de l'ENI ait toujours réfuté cette thèse, il a reconnu avoir tout fait pour évincer le patron de Saipem de son poste, et plusieurs témoignages concordants d'anciens dirigeants de Saipem, et à présent le contenu des écoutes téléphoniques du 31

janvier 2013, renforcent les forts soupçons des juges. Scaroni, durant la fameuse conversation téléphonique avec le ministre Passera, s'était même vanté, rapporte le quotidien italien, d'avoir découvert, lui-même, le pot aux roses, en passant en revue les comptes de Saipem.

Poussé par le désir d'en savoir plus, il aurait imposé son homme de confiance à la tête de la direction des finances, découvrant par la suite que la société intermédiaire basée à Hong Kong, Pearls Partners, appartenant à Farid Bedjaoui, avait droit à 3% du total du montant de toutes les transactions opérées par Saipem auprès de Sonatrach, soit 197 millions d'euros, raconte-t-il au ministre, à l'écoute, qui s'est écrié avec stupeur : *«Ah, tout de même...»*

Nacéra Benali

2015/01/20

غليزان
قابض بريدي يختلس 3 ملايير
خالد بودية

أوقفت مصالح الدرك الوطني بولاية غليزان، السبت الماضي، قابضا رئيسيا بمكتب بريد بلدية بني زنتيس، اختلس مبلغا بقيمة 3 ملايير سنتيم. وبدأ المعني عمليات الاختلاس منذ 2010، عبر سرقة أموال زبائن أثناء تحويلهم لمدخراتهم من بريد الجزائر نحو حساباتهم في "كناب بنك". وحسب المعطيات، فإن القابض البريدي كان يستغل ثقة الزبائن، ولا يحوّل قيمة المبالغ المالية كاملة، ويحرّر في دفاتر "كناب-بنك" القيمة المالية نفسها لكنّها ليست تلك المودعة في حسابات الزبائن، واستمر في عملية الاختلاس منذ 2010. وقام أفراد من الدرك الوطني أثناء تلقيهم بلاغا عن القابض بتفتيش منزله ليلا، فوجدوا وثائق يمنع القانون اصطحابها إلى منزله. واعترف المعني بعملية الاختلاس، ويجري التحقيق معه من الطرف الدرك بالموازاة مع تحقيق مواز للمصالح المركزية لبريد الجزائر.

النهار الجزائرية

2015/01/20

أمن العاصمة يفكّك عصابة مختصة في تزوير العملة الوطنية يقودها رعية إفريقي

تمكنت مصالح الأمن على مستوى ولاية العاصمة، من تفكيك عصابة تتكون من 4 أشخاص يتزعمها رعية إفريقي، مختصة في تزوير الأوراق النقدية للعملة الوطنية من فئة 1000دج، ليتم ترويجها بالسوق.

عملية إلقاء القبض على المتهمين الأربعة، تعود إلى تلقي مصالح المقاطعة الشرقية للشرطة القضائية في العاصمة، معلومات تفيد بوجود أربعة أشخاص من بينهم رعية إفريقي على متن سيارتهم بباب الزوار وبحوتهم معدات لتزوير النقود وأنهم يشكّلون عصابة مختصة في تزوير العملة الوطنية في المنطقة، لتنتقل مصالح الأمن على وجه السرعة إلى عين المكان، أين تم إلقاء القبض على المشتبه فيهم الأربعة، حيث ضبط بحوزتهم على مبالغ مالية بقيمة 50 مليون سنتيم من فئة 100 دج سليمة غير مزورة، و12 قصاصة ورقية على شكل أوراق نقدية مغطاة بـ«بودرة سوداء اللون»، حيث بيّنت التحقيقات أنها أوراق نقدية خام معدّة لصناعة الأوراق النقدية المزورة. من جانب آخر أنكر المتهمون الثلاثة الجزائريون جرم حمل معدات لتزوير النقود والتزوير واستعمال المزوّر، مؤكدين أنهم ضحايا الرعية الإفريقي المقيم في الجزائر بطريقة غير شرعية، إلا أن التحريات بيّنت أن الجزائريين الثلاثة تعرفوا على الرعية الإفريقي عبر الشبكة العنكبوتية وأنهم أرادوا العمل معه بالشراكة في مجال تزوير العملة الوطنية وترويجها، وأنهم يوم الواقعة كانوا بصدد اقتناء مواد كيميائية تستعمل في عملية تزوير النقود. وبناء على ما تقدم من معطيات، تم اعتقال أفراد العصابة هاته وإحالتهم إلى المصلحة لاستكمال إجراءات التحقيق، حيث أنجز ضدهم ملف قضائي بتهمة التزوير واستعمال المزور في الأوراق النقدية والإقامة غير الشرعية في الجزائر، وبموجبه تم تقديمهم أمام وكيل جمهورية محكمة الاختصاص الذي أصدر أمرا بإيداعهم رهن الحبس المؤقت.

فايزة عباسن

21/01/2015

Lutte contre le terrorisme et le blanchiment d'argent: adapter le dispositif national aux normes internationales

- Le nouveau projet de loi sur la lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme, présenté mardi devant la commission des affaires juridiques de l'Assemblée populaire nationale (APN), vise à adapter le dispositif juridique national y afférent aux normes internationales en vigueur.

A ce tire, le projet de texte proposé tend à modifier et compléter les dispositions de la loi n°05-01 par "la définition de l'infraction du financement du terrorisme conformément aux normes internationales, ainsi que le renforcement du mécanisme de gel et/ou saisie des fonds appartenant aux terroristes, notamment par de nouvelles dispositions relatives au gel des avoirs dans le cadre des sanctions financières internationales prises au titre des résolutions 1267 et 1373 du Conseil de sécurité des Nations unies".

En outre, le projet de loi propose "la mise en place d'un ancrage juridique relatif aux lignes directrices dictées par la Banque d'Algérie en matière de lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme en ce qui concerne les institutions financières relevant de son autorité".

Il s'agit aussi de "la mise en place d'un ancrage juridique relatif aux lignes directrices édictées par la cellule de traitement du renseignement financier en matière de lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme en ce qui concerne les assujettis qui ne relèvent pas de l'autorité de la Banque d'Algérie".

Dans l'exposé des motifs, le projet de texte rappelle que "l'Algérie, à l'instar de la plupart des pays, s'est dotée d'une législation relative à la lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme et mis en place des structures opérationnelles chargées de combattre le recyclage de l'argent généré par les activités criminelles".

Néanmoins, ce dispositif "nécessite une actualisation constante au regard du contexte national et international et de l'évolution de la criminalité transnationale".

Aussi, le plan d'action du gouvernement pour la mise en oeuvre du programme du président de la République, Abdelaziz Bouteflika, adopté en mai 2014, a prévu, en ce qui concerne la lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme, "l'adaptation du dispositif national aux normes internationales en vigueur".

C'est dans cette optique que "s'inscrit le présent projet de loi qui vise notamment la transposition, dans le droit interne, des mesures préconisées par les conventions internationales et les résolutions du Conseil de sécurité, particulièrement les résolutions 1267 et 1373 et les recommandations du Groupe d'action financière (GAFI)", précise le projet de loi.

Lutte contre le financement du terrorisme: trois amendements fondamentaux dans le nouveau texte

Le ministre de la Justice, garde des sceaux, Tayeb Louh a affirmé que le projet de loi amendant et complétant la loi relative à la prévention et à la lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme "tient compte de l'équilibre entre le régime constitutionnel algérien et les engagements internationaux du pays", a indiqué mardi un communiqué de l'Assemblée populaire nationale.

Présentant le projet de loi devant les membres de la commission des affaires juridiques, administratives et des libertés de l'APN, le ministre a précisé que le nouveau texte proposait trois amendements fondamentaux.

Le premier concerne la définition "précise et globale" du crime de financement du terrorisme, a-t-il expliqué, précisant que l'amendement proposé à l'article 3 "considère le financement du terrorisme comme étant un crime, que l'auteur et le commanditaire se trouvent en Algérie ou à l'étranger".

Il s'agit également de l'élargissement de la compétence des tribunaux lorsqu'il s'agit d'actes terroristes visant les intérêts de l'Algérie à l'étranger ou lorsque la victime est de nationalité algérienne, a-t-il ajouté.

Le deuxième amendement, qui concerne la définition des procédures juridiques et administratives relatives au gel ou de saisie des avoirs, propose que le président du tribunal d'Alger soit habilité à prendre cette décision.

Quant au troisième amendement, il porte sur le "parachèvement des procédures de prévention relatives au devoir de vigilance concernant les transactions financières suspectes.

Pour sa part, le président de la commission, Amar Djilani a affirmé que le projet de loi visait "la transposition, dans le droit interne, des mesures préconisées par les conventions internationales et les résolutions du Conseil de sécurité, particulièrement les résolutions 1267 et 1373".

L'interlocuteur a salué à l'occasion les efforts de l'Algérie dans la mise en place des dispositifs de prévention de blanchiment d'argent et de financement du terrorisme d'autant qu'elle a été "la première à appeler au tarissement des sources de financement de ce fléau".

النهار الجديد

2014/01/21

في حالة استهداف الفعل الإرهابي لمصالح الجزائر في الخارج.. الطيب لوح:

«توسيع اختصاص المحاكم الجزائرية إلى خارج الوطن»

■ رئيس المحكمة مخول بتحديد الإجراءات والجهات المتخصصة بتجميد أو حجز الأموال قضائيا

كشف وزير العدل حافظ الأختام، الطيب لوح، أن مشروع القانون المعدل والمتمم للقانون المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، اقترح ثلاثة تعديلات رئيسية، أهمها توسيع اختصاص المحاكم الجزائرية إلى خارج الإقليم، وذلك في حالة استهداف الفعل الإرهابي لمصالح الجزائر في الخارج.

وأفاد، أمس، بيان للّجنة الشؤون القانونية والحريات بالمجلس الشعبي الوطني، تملك «النهار» نسخة منه، أن الوزير أوضح خلال عرضه لمشروع هذا القانون أمام أعضاء اللّجنة أن هذا النص الجديد اقترح ثلاث تعديلات رئيسية، يتمثل الأوّل منها في وضع تعريف شامل ودقيق لجريمة تمويل الإرهاب، مشيرا إلى أنه حسب هذا التعديل المقترح على المادة الثالثة، تعتبر الجريمة قائمة بقطع النظر عن ارتباط التمويل بفعل إرهابي معين، سواء وجد مرتكب أو ممول الفعل الإرهابي بالجزائر أم خارجها.

وأضاف البيان أن التعديل تضمن إدخال قاعدة اختصاص جديدة في جرائم الإرهاب، عن طريق توسيع اختصاص المحاكم الجزائرية إلى خارج الإقليم، وذلك في حال استهداف الفعل الإرهابي لمصالح الجزائر في الخارج، أو عندما تكون الضحية من جنسية جزائرية. أما التعديل الثاني فيتعلق بتحديد الإجراءات والجهات المتخصصة باتخاذ إجراءات تجميد أو حجز الأموال قضائيا وإداريا، حيث تم اقتراح إسناد سلطة اتخاذ هذا القرار إلى رئيس محكمة الجزائر دون إغفال ضرورة مراعاة حقوق الغير وحسن النية، مع التنصيص على إمكانية تخصيص جزء من الأموال المحجوزة لتلبية حاجات الشخص المعني أو أسرته أو الأشخاص الذين يعوّلهم. وأما التعديل الثالث، فيتعلق باستكمال القواعد الوقائية الخاصة بواجب اليقظة اتجاه المعاملات المالية المشبوهة، حيث تم وضع سند قانوني للخطوط التوجيهية لبنك الجزائر وخلية الاستعلام المالي، مع إدراج مكاتب الصرف ضمن فئة الخاضعين الملزمين بالخطوط التوجيهية لبنك الجزائر، وتعزيز قواعد الوقاية بإلزام الخاضعين بالتبليغ عن محاولة إجراء العمليات المشبوهة. من جهته أكد رئيس اللّجنة عمار جيلاني، أن مشروع هذا القانون يهدف إلى تكييف الآليات التي تتضمنها الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، ولوائح مجلس الأمن، خاصة منها اللائحتان 1267 و1373 مع المنظومة التشريعية الجزائرية.

داودي أمينة

قام بعقد صفقة مع سائق أجرة

تاجر ملابس متهم بتزوير أوراق نقدية في مقهى بحسين داي

تابعت، أمس، محكمة حسين داي بالعاصمة، شابا في العقد الثالث من العمر يدعى «د.ع» الذي يعمل تاجر ملابس غير شرعي، والذي ضبطت بحوزته أوراق نقدية مزورة بقيمة 3500 دينار كان بصدد عرضها للتداول في إحدى مقاهي حسين داي، أين وجهت له تهمة طرح نقود مزورة للتداول، وعليه التمس وكيل الجمهورية 6 أشهر حبسا نافذا.

تفاصيل القضية وحسب مجريات المحاكمة تعود إلى دورية روتينية لمصالح الضبطية، أين لفت انتباههم المتهم في قضية الحال وهو يحمل أوراقا نقدية من فئة 500 دينار بالقرب من أحد المقاهي، وعند اقترابهم منه لاحظوا المتهم وهو متوتر، ما جعل الشك يراودهم، وعند الاقتراب أكثر قام بإبتلاعها، أين تم توقيفه وصدر أمر بتفتيش منزله، حيث عثروا على 6 أوراق نقدية من ذات الفئة التي ثبت أنها مزورة بعد إجراء الخبرة العلمية على النقود. المتهم ولدى مثوله أمام قاضي الجلسة، أنكر التهمة المنسوبة إليه وصرح أنه لم يكن يعلم بأنها مزورة لأنه تحصل عليها بموجب عمله في التجارة، مشيرا إلى أنه كان يبيع السراويل وعقد صفقة مع سائق أجرة قام بإيصاله إلى رويسو، أين باعه إياها بمبلغ ألف دينار للسروال، وأعطاه المبلغ الذي يحتوي على هذه الأوراق النقدية المزورة، وعليه التمس في حقه 6 أشهر حبسا نافذا وغرامة مالية بقيمة 100 ألف دينار، أين أرجأ قاضي الجلسة الفصل في الحكم إلى جلسة لاحقة.

حسين بومعالي

El Watan

20/01/2015

RELIZANE

3 milliards de centimes détournés à la poste

détournée de la caisse à la poste de Beni Zentis, un paisible petit village situé sur les massifs de la Dahra au Nord de Relizane, a-t-on appris de sources concordantes. Ayant eu vent de l'information, les éléments de la brigade d'investigation de la gendarmerie se sont déplacés sur le lieu et ont arrêté le receveur soupçonné d'en être l'auteur présumé. Une enquête a été alors ouverte pour élucider les tenants et aboutissants de cette affaire qui a défrayé la chronique dans la région.

Issac B.

LIBERTE

21/01/2015

ACQUISITION DES BIENS IMMOBILIERS AU CANADA

L'argent des réseaux islamistes sous la loupe

Les islamistes font les manchettes outre-Atlantique. Au Québec, plusieurs mosquées et des écoles privées sont gérées par des islamistes, selon une enquête du *Journal de Montréal*, qui s'est intéressé, dans son édition de lundi, à l'argent qui circule dans les circuits de la mouvance islamiste. L'Association musulmane du Canada (AMC) et l'Islamic Society of North America (Isna) ont, à leur actif, pas moins de sept lieux de culte et quatre écoles privées dans trois villes du Québec (Montréal, Sherbrooke et Trois-Rivières). Depuis leur fondation, ces deux organismes ont multiplié l'acquisition de biens immobiliers, selon le quotidien montréalais. En 2014, par exemple, l'AMC a acheté un immeuble de six étages au centre-ville de Montréal, où elle compte installer l'Institut canadien de civilisation islamique. Coût de la transaction : 4,7 millions de dollars.

Une enquête de la GRC (police fédérale) a démontré que l'AMC a versé en dons près de 300 000 dollars en faveur de l'International Relief Fund for the Affliected and Needy (Irfan), déclarée comme organisation terroriste en 2014 par le gouvernement du Canada. Pour sa part, la filiale de collecte de fonds de l'Isna s'est vue blâmée par les autorités pour avoir envoyé de l'argent à une organisation islamiste pakistanaise dont le bras armé est reconnu comme organisation terroriste par l'Union européenne. Les biens immobiliers de l'AMC sont évalués à quelque 31 millions de dollars, selon l'Agence du revenu du Canada (ARC). Pour sa part, l'Isna, qui confie ses biens à une oeuvre caritative, cumule une fortune de 10 millions de dollars en actifs immobiliers, dont 3,3 millions de dollars dans la province du Québec, révèle le tabloïd montréalais.

Le plus intrigant, c'est que ces deux organisations ont effectué des transactions d'immeubles pour zéro dollar. L'AMC a même acheté une église pour 1 million de dollars dans un quartier de Montréal. Accusée d'être une excroissance des Frères musulmans, l'AMC, qui a initié des oeuvres de bienfaisance pour faciliter des retours d'impôt, a enregistré en 2013 des revenus de 16,2 millions de dollars. Beaucoup d'argent, mine de rien. Ce qui a poussé les autorités publiques à avoir ces deux organisations à l'oeil. La GRC épluche les dossiers pour suivre à la trace jusqu'au dernier centime. Surtout que des documents de propagande faisant l'apologie de la subversion islamiste ont été trouvés dans certaines mosquées. Interrogé par le journal, un spécialiste des Frères musulmans de l'université de Montréal estime que l'un des objectifs de l'AMC et l'Isna, en tant que succursales des Frères musulmans, *"est de monopoliser l'espace public musulman pour devenir l'unique porte-parole de cette religion"* et que *"les Frères musulmans sont considérés par beaucoup de chercheurs comme le berceau des mouvements religieux terroristes"*, conclut Wael Saleh.

Y. A.

النهار الجزائرية

2015/01/25

تم تهريبها باتجاه سويسرا، لوكسمبورغ، هونغ كونغ، دبي ومصر

6 آلاف مليار هرّبت إلى الخارج في 4 سنوات!

مؤسسات «أوندي وأونساج وكناك وأونجام» تستفيد من امتيازات جبائية مقابل تهريب الأموال ◻ استيراد تجهيزات المصانع و«فلاش ديسك» لتهريب الأموال ◻ شاب من مواليد 1989 قام بتوطين 33 مليارا وحوّلها إلى الخارج!

تمكنت الشركات المحتالة العمومية منها والخاصة وحتى الأشخاص المتحايلون، من تحويل أزيد من 66 مليار دينار أي أكثر من 6 آلاف و600 مليار سنتيم، خلال السنوات الأربع الأخيرة، أي خلال الفترة الممتدة من عام 2011 إلى غاية 2014 باتجاه عدة دول أجنبية «أوروبية وعربية».

حبيبة محمودي

وحسب المعطيات الرسمية المتوفرة لدى «النهار»، فإن سنة 2014 حطمت الأرقام القياسية من حيث المبالغ الهائلة للأموال التي حوّلت بطرق غير شرعية إلى الخارج وبالتحديد إلى دول سويسرا، الصين «هونغ كونغ» ولوكسمبروغ وغيرها من المناطق الحرة، وكذا دول عربية على غرار الإمارات العربية المتحدة ومصر، بقيمة فاقت الـ3 آلاف و440 مليار سنتيم، عبر 274 قضية سجلتها المديرية العامة للجمارك متبوعة بسنة 2011، أين تم تهريب 19.909 مليار دينار أي قرابة ألفي مليار سنتيم، وذلك عبر 360 قضية، ففي سنة 2013 تم تحويل 7.688 مليار دينار أي أزيد من 760 مليار سنتيم عبر 394 قضية، وفي الأخير تأتي سنة 2012 التي عرفت تحويلات للأموال بقيمة فاقت 6.567 مليار دينار أي أكثر من 650 مليار سنتيم عبر 324 قضية. وعن الطريقة المستعملة في تحويل هذه المبالغ الهامة، أفادت المديرية العامة للجمارك بأن أغلب المؤسسات «معنوية كانت أم طبيعية» تلجأ إلى استغلال سجلات تجارية خاصة بشباب يحاولون الاستثمار عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار «أوندي» أو الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب «أونساج» أو الصندوق الوطني للتأمين على البطالة «كناك» أو الوكالة الوطنية للقرض المصغر «أونجام»، وذلك للاستفادة من الامتيازات الجبائية «إعفاءات ضريبية» المقررة من طرف الدولة لفائدة هؤلاء، حتى يتمكن مافيا الاستيراد من تضخيم الفواتير وتحويلها الأموال إلى الخارج والتمكن حينئذ من إنشاء مؤسسات بالدول سالفة الذكر، وهي الدول التي تتوفر على اتفاقيات تبادل مع الجزائر. وأشارت مصادرنا إلى أنه تم تسجيل قضية فريدة من نوعها في هذا الصدد، أين تمكن شاب من مواليد عام 1989 من توطين 33 مليار سنتيم على مستوى أحد البنوك وحولها إلى الخارج، في وقت أن حسابه البنكي كان خاليا من أية أموال «صفر دينار». وحسب المعلومات المتوفرة في هذا الشأن، فإن أغلب المتعاملين الذين هرّبوا الأموال وتمكنوا من إنشاء مؤسسات تحمل أسماء لا علاقة لها باسم «المهرب المالي» حتى يتمكن من تهريب

تصوير: بلال بوزار

الأموال باتجاه أسماء مؤسسات تتوفر على المقر والاسم لا أكثر، حيث أن هذا النوع من القضايا تعرف رواجا بفرنسا، بعدما تمكن مافيا الاستيراد من استحداث مؤسسات لهم تستغل أسماءها في تضخيم فواتير السلع القادمة من الصين، وبخصوص السلع المستوردة مقابل تهريب الأموال، فإنها غالبا ما تتمثل في تجهيزات المصانع وأقراص مضغوطة «CD» ومفاتيح «USB» بمعنى «فلاش ديسك» التي لا تكلف صرف أموال طائلة. وبالرغم من أن نسبة 90 ٪ من المحاضر الخاصة بمخالفات الصرف محررة من طرف أعوان الجمارك، إلا أن آخر القرارات المستصدرة من طرف السلطات أو بالأحرى التعديلات التي طرأت على القانون الخاص بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال، قضت بمنع مديرية الجمارك من التأسس كطرف مدني في مختلف القضايا ولا القيام بمتابعتها أمام القضاء وحتى المصالحة بين الأطراف المتنازعة قد جردت منها، والأكثر من ذلك فإنها غير مؤهلة للقيام بمهمة التحصيل المالي للغرامات المالية، ويحدث ذلك في وقت كانت فيه الإدارة الجمركية تدافع عن مجمل القضايا المسجلة، قبل أن تصبح كسائر الأعوان المؤهلين لمعاينة مخالفات الصرف فقط. ومن ضمن الأسباب الرئيسة التي كانت وراء «انتعاش» ظاهرة تحويل الأموال بطرق غير قانونية، هي الإجراءات التي جاء بها قانون المالية التكميلي لسنة 2009، والذي جعل التوطين البنكي لا يكون إلا في حالة واحدة تتمثل في الاعتماد المستندي، حيث لا يتم اشتراط فحص البضاعة والتصريح الجمركي، وإنما يشترط الفاتورة الأولية وبيان شحن شركات الملاحة البحرية والجوية قبل وصول البضائع إلى الجزائر. وعليه فإن الوضع هذا ساعد المتحايلين على استيراد بضائع لا قيمة لها مقابل تحويل مبالغ ضخمة. بالإضافة إلى ذلك، فإن السوق الموازية لصرف الدينار شجعت هي الأخرى على تهريب الأموال إلى الخارج بسبب القرارات المفصول فيها من طرف السلطات، والتي تؤكد على أن قابلية صرف الدينار في السوق الرسمية تكون من نصيب المعاملات التجارية.

2015/01/25

خصّصت لإنجاز التدفئة المركزية لمدارس ابتدائية بسيدي الشحمي

مصالح الدرك تفتح تحقيقات في فضيحة تحويل أموال عمومية في وهران

باشرت فرقة للدرك الوطني بوهران التحقيقات في قضية تحويل أموال عمومية خاصة بإعانة الدولة لوجهة مجهولة، بعدما كانت موجّهة لإنجاز التدفئة المركزية بـ13 مدرسة ابتدائية بسيدي الشحمي.

ع.الفاروق

هذه الفضيحة التي اهتزت لها ولاية وهران بتحويل 3،4 مليار بعدما خصصت مصالح الولاية إعانة في مقرر رقم 12/188 وتم دفع المبلغ في حساب أمين الخزينة، ليتم بعدها التلاعب في هذه الأموال من خلال التحقيقات التي باشرتها مصالح الدرك التي استمعت إلى عدة مشتبهين في القضية، ومن المنتظر أن يطيح الملف بعدة رؤوس كانت وراء الفضيحة التي كانت في البداية بتقديم طلبات حول التدفئة المركزية في مدارس موجودة فيها تدفئة أصلا ولا تحتاج الى ذلك ولم يفهم سبب تقديم البطاقات التقنية التي جاءت على إثرها الإعانة من ميزانية الولاية، وبعد الاطلاع على الملفات تبين أن هناك تلاعبا كبيرا بعد أن

حوّلت الأموال لوجهة مجهولة وتمت عملية الصيانة بمبلغ 450 مليون ولم تفهم الجهات التي باشرت التحقيق، الأسباب التي جعلت لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض تفتح ملف الصيانة للتدفئة المركزية والإنجاز في يومين متتاليين بالنسبة لتقييم العروض بتاريخ 12 و13 فيفري 2013 رغم علم اللجنة بأن مصالح الولاية قدّمت إعانة لإنجاز التدفئة وأن بعض المنتخبين كانوا في العهدة السابقة على علم بهذه الإعانة وتم التداول عليها لفتح الاعتماد تحت رقم 55 قبل أن يقدم الأمين العام للبلدية الموقوف الملف في مداولة جديدة لتحويل المبلغ إلى قسم 631 وهو الممنوع قانونا، أين تم استعمال لجنة تقييم العروض لتمرير هذا التجاوز الخطير بعد أن كان هناك نقص مالي تم تغطيته أو تم تخليص مؤسسات عن طريق المحاباة، وأبعد من ذلك فقد تم مغالطة الوالي في رسالة تبلغه فيها أن الأموال موجودة قبل أن يتبين أنّ الأموال غير موجودة في الخزينة وعقد اجتماع في مقر الدائرة لإيجاد مخرج للقضية التي ستطيح بمنتخبين وإداريين في بلدية سيدي الشحمي التي تعيش على وقع فضائح متتالية بعد أن أحيل ملف تزوير المداولة للمحكمة العليا ومن المنتظر أن يتم الكشف عن ملفات ثقيلة تخص فضائح جديدة.

Le Soir D'ALGERIE
www.lesoirdalgerie.com
Quotidien indépendant

26/01/2015

NOUVELLE INITIATIVE DE LA BANQUE AFRICAINE DE DÉVELOPPEMENT

Un cadre révisé de lutte contre le terrorisme et le blanchiment d'argent

Un cadre révisé de lutte contre le terrorisme et le blanchiment d'argent verra bientôt le jour, a annoncé, jeudi 15 janvier 2015, la Banque africaine de développement (BAD) dans une note d'information. «Les ressources naturelles abondantes de l'Afrique (foresterie, agriculture, minéraux, pétrole et gaz) offrent une opportunité majeure pour rattraper le retard de développement du continent», a estimé le vice-président «Opérations Sectorielles» de la BAD, Aly Abou-Sabaa.

Selon la note, il a fait cette déclaration lors de la conférence de haut niveau sur la transparence et le développement durable, tenue à Nouakchott les 19 et 20 janvier 2015. «Une meilleure gouvernance, une lutte renforcée contre la corruption, une plus grande transparence et une responsabilité accrue, aussi bien dans le secteur public que privé, constituent la clé pour réaliser le plein potentiel du continent et assurer la pérennité de son développement », a-t-il ajouté.

Une étude récente de la Banque africaine de développement montre que les pays qui ont mis en œuvre des réformes de gouvernance ont été plus performants que les pays n'ayant pas mis en place de telles mesures. Selon la *Revue africaine sur l'efficacité du développement en matière de gouvernance*, publiée en 2012, les pays réformateurs ont bénéficié de deux points de pourcentage supplémentaires de croissance par rapport aux pays non réformateurs entre les décennies 1990-2000 et 2000-2008. Toutefois, si certains progrès ont été accomplis en vue de promouvoir la bonne gouvernance, il reste beaucoup à faire. «Les progrès ont été inégaux et insuffisants», a déploré Abou-Sabaa. Un centre africain des ressources naturelles a été créé La Banque africaine de développement veut jouer un rôle clé à cet égard. Sa stratégie pour 2013-2022 s'articule autour de la transformation économique, avec la gouvernance et la reddition de comptes comme priorités. En plus de son Plan d'action pour la gouvernance lancé en 2014, la BAD est actuellement en train de mettre à jour sa stratégie de financement des activités anti-blanchiment et antiterrorisme de manière à y inclure les flux financiers illicites, renforçant ainsi son appui aux pays africains dans ces domaines. Afin de renforcer son appui aux pays africains dans la bonne gouvernance des ressources naturelles, la BAD a récemment créé le Centre africain des ressources naturelles. Le centre fournira des conseils dédiés, une assistance technique aux pays africains, outre ses activités de plaidoyer pour renforcer les institutions de gestion des ressources naturelles, pour renforcer la capacité de la société civile et accroître les efforts de sensibilisation dans les forums internationaux.

Selon une étude réalisée conjointement par la BAD et l'ONG Global Financial Integrity en 2013, le continent africain a perdu entre 2000 à 2009 quelque 30,4 milliards de dollars

de fuites illicites par an, un montant équivalant à l'assistance publique au développement et aux investissements directs étrangers en destination de l'Afrique.
La conférence de haut niveau sur la transparence et le développement durable, co-sponsorisée par la BAD, a été organisée sous le patronage du président mauritanien et président de l'Union africaine Mohamed Ould Abdel Aziz, sous le thème «Pratiques efficaces pour lutter contre la corruption et améliorer la transparence, l'intégrité et la responsabilisation dans toute l'Union africaine». Quelque 300 participants ont pris part à la conférence : ministres, représentants des communautés économiques régionales et des partenaires au développement, éminentes personnalités des États de l'Union africaine, organisations de la société civile, experts internationaux, experts des secteurs public et privé.

LSC

Le GAFI surveille les progrès réalisés par ses membres

Le Groupe d'action financière (GAFI) est un organisme intergouvernemental créé en 1989 par les ministres de ses Etats membres. Les objectifs du GAFI sont l'élaboration des normes et la promotion de l'efficace application de mesures législatives, réglementaires et opérationnelles en matière de lutte contre le blanchiment de capitaux, le financement du terrorisme et les autres menaces liées pour l'intégrité du système financier international.
Le Groupe d'action financière est donc un organisme d'élaboration des politiques qui s'efforce de susciter la volonté politique nécessaire pour effectuer les réformes législatives et réglementaires dans ces domaines. Le GAFI a élaboré une série de «recommandations» reconnues comme étant la norme internationale en matière de lutte contre le blanchiment de capitaux, le financement du terrorisme et de la prolifération des armes de destruction massive. Elles constituent le fondement d'une réponse coordonnée à ces menaces pour l'intégrité du système financier et contribuent à l'harmonisation des règles au niveau mondial. Publiées en 1990, les recommandations du GAFI ont été révisées en 1996, 2001, 2003 et plus récemment en 2012 afin d'assurer qu'elles restent d'actualité et pertinentes. Elles ont vocation à être appliquées par tous les pays du monde. Le GAFI surveille les progrès réalisés par ses membres dans la mise en oeuvre des mesures requises, examine les techniques de blanchiment de capitaux et de financement du terrorisme ainsi que les mesures permettant de lutter contre ces phénomènes, et encourage l'adoption et la mise en oeuvre des mesures adéquates au niveau mondial.
En collaboration avec d'autres acteurs internationaux, le GAFI identifie également au niveau des pays les vulnérabilités afin de protéger le secteur financier international contre son utilisation à des fins illicites. L'organe de décision du GAFI, la plénière, se réunit trois fois par an. L'Algérie ne fait pas partie des 36 pays membres du GAFI, mais a un statut d'associé à travers le «Groupe d'action financière du Moyen-Orient et de l'Afrique du Nord» (GAFIMOAN). Pour le GAFI, la corruption et le blanchiment d'argent sont étroitement liés, les deux sont généralement engagés avec le but d'obtenir des gains financiers. Les mesures de lutte contre le blanchiment de capitaux et le financement du terrorisme sont des outils puissants qui peuvent être efficaces dans la lutte contre la corruption.

D. H.

L’Algérie doit se conformer aux normes internationales

Le nouveau projet de loi sur la lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme, présenté mardi 20 janvier 2015 devant la commission des affaires juridiques de l'Assemblée populaire nationale (APN), vise à adapter le dispositif juridique national y afférent aux normes internationales en vigueur.

A ce tire, le projet de texte proposé tend à modifier et compléter les dispositions de la loi n°05-01, votée il y a 10 ans, par «la définition de l'infraction du financement du terrorisme conformément aux normes internationales, ainsi que le renforcement du mécanisme de gel et/ou saisie des fonds appartenant aux terroristes, notamment par de nouvelles dispositions relatives au gel des avoirs dans le cadre des sanctions financières internationales prises au titre des résolutions 1267 et 1373 du Conseil de sécurité des Nations unies». En outre, le projet de loi propose «la mise en place d'un ancrage juridique relatif aux lignes directrices dictées par la Banque d'Algérie en matière de lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme en ce qui concerne les institutions financières relevant de son autorité», et celles de la «cellule de traitement du renseignement financier» (CTRF) — sous tutelle du ministère des Finances —, notamment en en ce qui concerne les assujettis qui ne relèvent pas de l'autorité de la Banque d'Algérie».

Dans l'exposé des motifs, le projet de texte rappelle que «l'Algérie, à l'instar de la plupart des pays, s'est dotée d'une législation relative à la lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme et mis en place des structures opérationnelles chargées de combattre le recyclage de l'argent généré par les activités criminelles».

Rattraper le retard et agir sur le terrain Néanmoins, ce dispositif «nécessite une actualisation constante au regard du contexte national et international et de l'évolution de la criminalité transnationale ». Aussi, le plan d'action du gouvernement, adopté en mai 2014, a prévu, en ce qui concerne la lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme, «l'adaptation du dispositif national aux normes internationales en vigueur». C'est dans cette optique que «s'inscrit le présent projet de loi qui vise notamment la transposition, dans le droit interne, des mesures préconisées par les conventions internationales et les résolutions du Conseil de sécurité, particulièrement les résolutions 1267 et 1373 et les recommandations du Groupe d'action financière, GAFI (voir article ci-contre au sujet de ses missions)», précise le projet de loi.

Le ministre de la Justice, garde des Sceaux, a affirmé que ce projet de loi amendant et complétant la loi relative à la prévention et à la lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme «tient compte de l'équilibre entre le régime constitutionnel algérien et les engagements internationaux du pays», a indiqué un communiqué de l'Assemblée populaire nationale. Présentant le projet de loi devant les membres de la commission des affaires juridiques, administratives et des libertés de l'APN, le ministre a précisé que le nouveau texte proposait trois amendements fondamentaux.

Le premier concerne la définition «précise et globale» du crime de financement du terrorisme, a-t-il expliqué, précisant que l'amendement proposé à l'article 3 «considère le financement du terrorisme comme étant un crime, que l'auteur et le commanditaire se trouvent en Algérie ou à l'étranger». Il s'agit également de l'élargissement de la compétence des tribunaux lorsqu'il s'agit d'actes terroristes visant les intérêts de l'Algérie à l'étranger ou lorsque la victime est de nationalité algérienne, a-t-il ajouté.

Le deuxième amendement, qui concerne la définition des procédures juridiques et administratives relatives au gel ou de saisie des avoirs, propose que le président du tribunal d'Alger soit habilité à prendre cette décision. Quant au troisième amendement, il porte sur le «parachèvement des procédures de prévention relatives au devoir de vigilance concernant

les transactions financières suspectes ». Il faut rappeler qu'en octobre dernier, le GAFI avait sévèrement épinglé l'Algérie pour son retard dans l'adaptation de sa législation, mais aussi pour ne pas avoir pris en compte l'ensemble des recommandations émises par cette organisation et pour ne pas fournir les efforts attendus en matière d'application de son dispositif législatif de lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme.
Avertissement qui pourrait être suivi — si les correctifs ne sont pas apportés — d'une exclusion de l'Algérie du GAFI.

Djilali Hadjadj

النهار الجزائرية

2015/01/27

أوهما ضحيتهما بإمكانية تحويل قصاصات أوراق إلى أموال باستعمال محلول خاص

BRI عين الدفلى يطيح بمحتالين إفريقيتين بتهمة تزوير العملة النقدية

أطاح عناصر فرقة البحث والتحري BRI بأمن ولاية عين الدفلى، بحر هذا الأسبوع، برعيتين إفريقيين أحدهما من جنسية مالية يبلغ من العمر28 سنة، والآخر من جنسية غينية في الـ36 سنة من عمره، تورطا في قضايا نصب واحتيال وتزوير العملة النقدية، راح ضحيتهما مواطن من ولاية عين الدفلى، تفاصيل عملية توقيف المتورطين جرت على مستوى بلدية برج الأمير خالد إثر الشكوى التي تقدم بها أحد ضحاياهما، وذلك بعد محاولتهما النصب عليه من خلال إيهامه بتحويل قصاصات ورق إلى عملة نقدية، وكان الضحية قد سبق له التعرف على المشتبه بهما على مستوى ولاية البليدة حيث قاما باستدراجه من خلال تسليمه مبلغا ماليا بالعملة الأجنبية «الأورو» بحجة خوفهما من التعرض للسرقة، ليعاودا الاتصال به وطلبا مساعدته ماليا من أجل استرجاع صندوق مدرع به مبلغ يقدر بمليونين ونصف أورو يتواجد بالجزائر العاصمة، وهو من مساعدات منظمة الإتحاد الأوروبي للتغذية لدولة مالي، حيث سلمهما مبلغ 40 مليون سنتيم، وقاما بإحضار الصندوق وتركاه بحوزته، ليتبين بعد فتحه أنه يحتوي على كمية جد معتبرة من قصاصات أوراق نقدية بحجم العملة الأجنبية «الأورو» ثم أوهماه فيما بعد بأن الأوراق المعنية يمكن أن يحولاها إلى أوراق حقيقية بعد مسحها بمحلول خاص، وعليهما اقتناؤه من الجزائر العاصمة مقابل تسليمهما مبلغا آخر يقدر بـ40 مليون سنتيم، ليتم بناء على ذلك وضع خطة عمل محكمة بتحديد موعد لقاء بين الضحية والمعنيين كللت بتوقيفهما متلبسين بحيازة قارورة تحتوي على سائل كيميائي شفاف، بالإضافة إلى مبلغ مالي من العملة الوطنية يقدر بـ 58 ألف دج وتحويلهما إلى مقر المصلحة، أين تبين أن الرعية من مالي دخل التراب الوطني بطريقة غير شرعية، فيما الأخر مقيم بطريقة غير شرعية، وقد تم إنجاز ملف قضائي ضدهما عن قضية النصب والاحتيال متبوعا بالإعداد لارتكاب جنحة تزوير العملة النقدية وتهمة الإقامة والهجرة غير الشرعية، قدما بموجبه أمام وكيل الجمهورية لدى محكمة خميس مليانة الذي أمر بوضعهما رهن الحبس المؤقت.

س. كروان

Le Soir D'ALGERIE
www.lesoirdalgerie.com
Quotidien indépendant

27/01/2015

LA DIRECTION DE L'EMPLOI DE NAÂMA PORTE PLAINTE CONTRE X

Suspicions de détournement des salaires des préemplois ?

Une commission des services de la trésorerie régionale a relevé, au sein du Trésor public de la wilaya de Naâma, des suspicions sur les payements des salaires des jeunes du pré-emploi (insertion professionnelle) effectués par la Direction de l'emploi de la wilaya de Naâma.

De ce fait, cette dernière n'a pas tardé à alerter les services de sécurité en déposant une plainte contre X afin d'ouvrir une enquête approfondie sur un éventuel détournement des salaires des jeunes du préemploi. Les services de sécurité, relevant de la Sûreté de la wilaya qui ont aussitôt diligenté des investigations, ont relevé des malversations dans les mensualités salariales des jeunes insérés dans le cadre des contrats d'insertion, nous confie une source proche de l'enquête, alors que le dossier se trouve, désormais, entre les mains de la justice. On ignore pour le moment le nombre des présumés accusés dans cette affaire et le nombre des victimes, comme on ignore le préjudice des salaires détournés. Notons, enfin, que la Direction de l'emploi a effectivement confirmé le dépôt d'une plainte contre X auprès des services de sécurité, afin, nous dit-on, de déterminer et clarifier ces malversations financières, sans toutefois donner plus de précisions. Une affaire à suivre.

B. Henine

El Watan

27/01/2015

BLANCHIMENT D'ARGENT ET FINANCEMENT DU TERRORISME
L'Algérie risque d'être classée sur la liste noire du GAFI

L'Algérie encourt un grand risque d'être portée sur la liste noire des pays qui encouragent le blanchiment d'argent. En octobre dernier, le Groupe d'action financière (GAFI) l'a portée sur sa liste «grise» des Etats dont la législation ne répond pas aux normes. Elle a été sommée de revoir ses lois avant la tenue de la réunion de l'organisation, prévue dans la deuxième quinzaine de février prochain.

Cette décision a provoqué un séisme au ministère des Finances, qui a installé un groupe de travail pour se pencher rapidement sur un projet de loi qui comblerait les failles juridiques dans le domaine de la lutte contre le blanchiment d'argent. Un autre groupe de travail a été installé au ministère de la Justice, bousculé lui aussi par les délais assez courts.Une première mouture de ce texte a été adoptée en Conseil des ministres, puis débattue les 4 et 5 janvier 2015 au niveau de la commission juridique de l'Assemblée populaire nationale. Selon des sources proches du ministère de la Justice, le projet de loi sur la lutte contre le blanchiment d'argent était au programme de la session parlementaire, afin que le texte soit prêt avant la tenue de la réunion du GAFI, dans moins un mois. *«S'il y a problème dans sa programmation au débat général, il ne peut être que d'ordre organisationnel.»* En tout état de cause, si ce projet de texte n'est pas prêt, les conséquences seront très graves pour le pays, déjà sur la sellette depuis fin octobre dernier.

Lors de sa réunion tenue à Paris, le GAFI a estimé que l'Algérie *«n'a pas accompli de progrès suffisants en matière lutte contre le blanchiment et n'a pas fait l'effort d'apporter une amélioration »*. Pour les experts du GAFI, notre pays est identifié comme un Etat dont *«les juridictions sont susceptibles de constituer un risque pour le système financier international»*. De fait, il est classé sur la liste grise des *«pays qui ont des déficiences stratégiques, ne coopèrent pas (avec le GAFI) ou font des progrès insuffisants»*.

L'Algérie est donc, depuis le mois d'octobre dernier, sur le même banc que la Corée du Nord, l'Equateur, l'Indonésie et le Myanmar. Les mesures prises pour *«améliorer le régime de lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme»* ne sont pas suffisantes pour les experts du GAFI, qui estiment qu'*«il n'y a pas eu de progrès dans l'application du plan d'action dans les délais prescrits et certaines défaillances stratégiques demeurent, en dépit de son engagement politique de haut niveau à travailler avec le GAFI afin de remédier à ses lacunes stratégiques»*.

Salima Tlemçani

النهار الجزائرية

2015/01/29

عثر بحوزة عناصرها على مسدس ونقود مزورة من فئة 1000 دينار

تفكيك شبكة مختصة في المتاجرة بالأسلحة وترويج أوراق نقدية مزورة في المسيلة

تمكنت، بحر الأسبوع، فصيلة الأبحاث للدرك الوطني بالمسيلة، بعد معلومات وصلتها، مفادها وجود شبكة إجرامية تنشط في مجال المتاجرة بالأسلحة النارية وترويج الأوراق النقدية من العملة الوطنية مزورة بالمسيلة، من تحديد أحد أفرادها، ويتعلق الأمر بالمدعو عصام، وعلى إثر هاته المعلومات الأولية تم وضع المعني تحت الرقابة الدائمة والمستمرة قصد رصد تحركاته.

خالد عثماني

ويتدعيم من عناصر فصيلة الأمن والتدخل ببوسعادة تمكن أفراد الفصيلة من إيقاف المسميين «ب.ف» و«د.س» المدعو «عصام» اللذين كانا على متن سيارة من نوع بيجو 406 على مستوى حي بن دغموس ببوسعادة، وبعد تفتيش السيارة والمعنيين تم العثور بحوزتهما على مبلغ مالي قدره 150 ورقة نقدية من فئة ألف دينار جزائري مزورة تحمل نفس الرقم التسلسلي كانت مخبأة بجيب معطف المسمى«ب.ف»، كما تم العثور على مسدس من صنع تقليدي عيار 16 ملم داخل السيارة وهاتفين نقالين، على إثر ذلك تم إيقاف وقتياد المعنيين والمركبة إلى مقر فصيلة الأبحاث للدرك الوطني بالمسيلة، أين أفضى التحقيق معهما إلى الاعتراف بشريكيهما المسمى«ح.م» الذي تم إيقافه حين كان على متن سيارته نوع مرسيدس رفقة المسمى «ع.ي»، وبعد تفتيش المركبة عثر على ورقتين نقديتين مزورتين تحملان نفس الرقم التسلسلي من فئة 1000 دج وهاتفين نقالين، بموجب إذن بالتفتيش تم تفتيش مسكن المسمى «ح.م»، أين تم حجز 225 ورقة نقدية من فئة1000 د ج مزورة، بالإضافة إلى حجز مبلغ مالي قدره 79000 دج به 08 ثمانية أوراق نقدية مزورة بعد الانتهاء من التحقيق وجميع الإجراءات القانونية قدم الموقوفين أمام السيد وكيل الجمهورية.

امرأة ضمن عصابة متخصصة في تزوير الأوراق النقدية بمستغانم

تمكنت عناصر الدرك الوطني لبلدية الصفصاف، من تفكيك عصابة إجرامية خطيرة متكونة من أربعة أفراد متخصصة في تزوير الأوراق النقدية من سعة ألف دج باستعمال وسائل تكنولوجية حديثة وترويجها في السوق، أين تم استرجاع ما لا يقل عن 70 ورقة نقدية مزورة داخل مسكنين تابعين لأحد المشتبه فيهما. العملية جاءت بناءً على معلومات وردت لمصالح الدرك الوطني بتواجد شبكة إجرامية تنشط على مستوى المنطقة تتخصص في ترويج الأوراق النقدية المزورة واستعمال امرأة لترويج الأوراق في الأماكن العمومية واستدراجها مع عصابات إجرامية أخرى، أين قامت بمباشرة التحريات اللازمة وتوقيف أحد المشتبه فيهما بحوزته ما لا يقل عن 32 ورقة نقدية مزورة جاهزة للترويج ويصدد تسويقها على مستوى المنطقة، وبعد التحريات والتحقيقات المعمقة تم الكشف عن باقي أفراد العصابة التي تم توقيفها هي الأخرى مع تفتيش مساكنهم العائلية، ليتم العثور على باقي القيمة المالي المزورة والأجهزة التكنولوجية المتطورة المستعملة لطبع الأوراق النقدية المزورة، أين تم تقديمهم أمام وكيل الجمهورية لدى محكمة مستغانم الذي أودعهم رهن الحبس المؤقت.

بن حالة أنيس

من نفس الجريدة المذكوة في الأعلى و نفس التاريخ (النهار 2015/01/29)

الرعية الأجنبي اعترف خلال المحاكمة بالتّخطيط للنصب على أحد المتهمين

3 أشخاص من ورقلة ورعية مالي متّهمون بحيازة معدات لتزوير النقود في باب الزوار

تابعت، أمس، محكمة الحراش 4 متهمين من بينهم رعية إفريقي من جنسية مالية والباقي جزائريون ينحدرون من تقرت ولاية ورقلة بتهمة حيازة معدات لتزوير النقود والإقامة غير الشرعية بالنسبة للمتهم الأخير، وذلك عقب توقيف المتهمين من طرف مصالح الشرطة في باب الزوار وحجز معدات لتزوير النقود وتحويل المعنيين على التحقيق الأمني ومنه على العدالة.

جميلة.ق

واستنادا لما دار، أمس، في جلسة المحاكمة فإن ملابسات القضية تعود لتاريخ 8 جانفي الفارط، حين ألقت مصالح الشرطة القبض على المتهمين على متن سيارة في باب الزوار وبحوزتهم قصاصات ورقية مقصلة على شكل أوراق نقدية، ومحلول غامض في قارورة ومبالغ مالية تقدّر بـ3200 أورو و46 مليون سنتيم وأخرى من العملة التونسية، ليحوّل المعنيون على التحقيق. دفاع المتهمين الجزائريين الذين أنكروا حيازتهم للمعدات المخصصة لتزوير النقود سرد أن المتهم الأول «د.ع» تحصّل على رقم هاتف نقّال من «واد كنيس» خلال بحثه عن العملة الصعبة لحاجته لها بسبب سفر والديه إلى العمرة، وبحكم أن المتهم يتكلّم اللغة الفرنسية طلب مساعدة جاره المتهم الثاني، غير أن محدّثهم قدم لهم اسم شخص يدعى «علي» وهو سنغالي. هذا الأخير وعدهم بمساعدتهم للحصول على العملة الصعبة لكنه لا يستطيع السفر إلى الجزائر لكنه سيطلب من صديقه وهو المتهم في قضية الحال والمتواجد بتونس السفر إلى الجزائر وتلبية طلبهم وضرب لهم موعدا في المطار الدولي هواري بومدين بتاريخ 7 جانفي، وهو ما جرى حيث تم الالتقاء بالرعية الإفريقي الذي كان بحوزته أوراق نقدية بالعملة التونسية ليتم إيصاله للفندق على أن يلتقوا في منتصف اليوم الموالي بالمركز التجاري في باب الزوار، حيث أكد الدفاع أن الرعية الإفريقي طلب منهم تسليمه المبلغ بالعملة المحلية لتسليمها لـ«علي» السنغالي وإحضار العملة الصعبة لهم غير أنهم رفضوا ذلك وغادروا معهم لذات الغرض، أين ألقي القبض عليهم على متن السيارة وقد أكد الدفاع بأن المتهم الإفريقي قام برمي القصاصات الورقية تحت كرسي المقعد الأمامي، فيما حجزت الشرطة باقي المعدّات منها قارورة السائل الذي تبيّن أنها تحتوي على مزيج من ماء جافيل وخل، وأن موكليه كانوا محل نصب واحتيال لثلاثة أشخاص أحدهم موجود في السنغال وآخر بتونس والمتهم المتواجد في الجزائر الذي تبين أنه مقيم غير شرعي في الجزائر لعدم العثور على جواز سفره وأنه يوم الوقائع لم يكن متواجدا في تونس وإنما بالجزائر وضرب لهم موعدا بمطار هواري بومدين وسبب حيازته للعملة التونسية هو لإيهامهم فقط وطالب بإفادة المتهمين الجزائريين بالبراءة.

في حين أنكر الرعية الافريقي شروعه في تزوير النقود معترفا أن المعدات كانت بغرض النصب والاحتيال على أحد المتهمين في الملف، فيما نوهت دفاعه بأن موكّلها يحوز على جواز السفر الذي استعمله للسفر من تونس إلى الجزائر وأنه تركه لدى صديقه ولم يتمكن من استرجاعه وطالبت بإفادة موكّلها بالبراءة من حيازة معدات موجّهة لتزوير النقود، حيث طالب دفاعه بإفادته بالبراءة عن تهمة الإقامة غير الشرعية واحتياطيا أقصى ظروف التخفيف، والبراءة من التهمة الثانية. وأمام المعطيات المقدّمة طالب ممثل الحق العام بتسليط عقوبة عامين حبسا نافذا مع 50 ألف دج غرامة مالية.